

## قراءة لمستقبل التكتلات الاقتصادية على اثر أزمة الديون الأوروبية

أ. عبد الله ياسين

أستاذ مساعد أ بالمركز الجامعي تندوف

abdallahyassine62@yahoo.fr

د. عدوكة لخضر

أستاذ محاضر أ بجامعة معسكر

ladouka@gmail.com

### ملخص

تعتبر أزمة الديون السيادية في أوروبا أزمة إقليمية، مست بعض دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في منطقة اليورو ويخشى أن تكون لها امتدادات و انعكاسات سلبية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي، لتتحول بعدها إلى أزمة مالية عالمية. لاشك أن لهذه الأزمة انعكاسات ليس فقط على الجانب المالي والعيني لمجمل الاقتصاد العالمي، ولكن هناك جانب مهم ستحاول هذه الورقة البحثية توضيح بعض جوانبه وهو الدروس المستفادة على مستوى التكتلات الاقتصادية في العالم وخاصة جانب الثقة في مدى التزام الدول الأعضاء في هذه التكتلات في معايير التقارب الاقتصادي والمالي المتفق عليه في مثل هذه الاتفاقيات، أو في شروط نجاح واستقرار واستمرار مثل هذه التكتلات.

**الكلمات المفتاحية:** الديون السيادية، أزمة اليونانية، اتحاد أروبي، تكتلات اقتصادية.

### Summary

The sovereign debt crisis in Europe, a regional crisis, touched some EU member states in the euro zone and fears that have extensions and a negative impact on the Member States of the European Union as an economic bloc, then turn into a global financial crisis. There is no doubt that this crisis repercussions not only on the financial side and kind for the entire global economy, but there is an important aspect will try this paper to clarify some of its aspects and the lessons learned at the level of economic blocs in the world, especially the confidence in the commitment of the Member States in these blocs in the economic convergence criteria agreed

**Keywords:** sovereign debt, Greek crisis, European union, economic blocs.

### مقدمة:

لقد تزايدت الثقة حول الآفاق المستقبلية المشرقة لأوروبا، فقد ورث الكساد العظيم الناجم عن أزمة ديون سيادية حادة لأوروبا؛ انفجرت في اليونان لتكوّن هزة ارتدادية عنيفة من هزات الأزمة الاقتصادية العالمية التي لاحت نذرها عام 2008 مستظهره على شكل أزمة مالية هزت أركان الاقتصاد الرأسمالي العالمي منطلقاً من منبعها الرئيسي - الاقتصاد الأمريكي -.

ويمكن القول أن أزمة اليونان تعد من أكبر تحديات الاتحاد الأوروبي وتحديداً النظام النقدي الموحد «اليورو».

وبناء مما سبق ولإعطاء الموضوع إطار فكري شامل يتوجب علينا طرح التساؤل التالي: هل يمكن فعلاً الحكم على أن الأزمة السيادية التي تشهدها اليونان تعتبر كبدائية لنهاية حلم أوروبي بدأ يتحقق منذ

أكثر من نصف قرن، أم ما هي إلا عاصفة سوف تزيد من صلابة الأوروبيين فيما بينهم ؟

وللإجابة على الانشغال السابق ارتأينا تقسيم الورقة البحثية إلى ستة محاور نجدها مهمة وهي.

أولاً: التكتلات الاقتصادية وتطور الاتحاد الأوروبي؛

ثانياً: معايير الانضمام إلى منطقة اليورو ؛

ثالثاً: أسباب الأزمة اليونانية وآثارها على الاتحاد الأوروبي؛

رابعاً: الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو وعجز اليونان؛

خامساً: أزمة الديون وآليات التسوية؛

سادساً: أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

أولاً: التكتلات الاقتصادية وتطور الاتحاد الأوروبي

### 1) تعريف التكتلات الاقتصادية

هو تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحاداً جمركياً أو منطقة تجارة حرة<sup>1</sup>. فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>إكرام عبد الرحيم عوض، "سوق الشرق أوسطية"، مركز الحضارة العربية، 2000، ص30.

<sup>2</sup>عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة..."، مرجع سبق ذكره، ص30

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.<sup>1</sup>

### نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي .

كانت أوروبا قد اتسعت إلى اثني عشر عضواً بانضمام إسبانيا والبرتغال في بداية 1986 وفي 13 جوان 1988 اجتمع وزراء مالية مجموعة الاثني عشر ليتبنوا قراراً يؤسس للتحرير الكامل لحركة الرساميل انطلاقاً من أوت 1990 وذلك عبر وضع آلية لتحقيق التناغم بين الرسوم والضرائب ونظم الادخار في ما بينها و نظراً لفشل نظام ( الثعبان النقدي) تم استحداث النظام النقدي الأوروبي و دخل حيز التطبيق في منتصف مارس 1989 وفقاً لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعريين أحدهما مركزي و هو الذي

<sup>1</sup> عبد العزيز هيكل، "الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص 11، 12.

يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية و يسمح للعملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا و هبوطا من هذا السعر، باستثناء الليرة الإيطالية حيث سمح لها بتذبذب في حدود 6% صعودا و هبوطا حتى يناير 1990 حيث أخذت بالهوامش الضيقة. أما السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة و العملات الأخرى الداخلة في التحالف.

أنشأ المجلس الأوروبي ( الذي يضم رؤساء دول و حكومات بلدان الجماعة ) في جوان 1988 لجنة برئاسة " جاك دييلور " " Jack Dilore " و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. و ذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي و النقدي و قد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية و وضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة :

- التحويل الشامل للعملات.
- تكامل البنوك و الأوراق المالية.
- إلغاء هوامش التذبذبات و المحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.

ثانياً: " معايير الانضمام إلى منطقة اليورو.

حددت اتفاقية ماستريخت شروط انضمام الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى العملة الموحدة متعلقة بالعجز في الموازنة العامة ومستويات تضخم متحكم فيها، إضافة إلى حجم الدين العام وأسعار الفائدة، هذه الشروط التي تعد كمعايير من أجل التنسيق والتقارب بين

اقتصاديات الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

✓ **المعيار الأول:** ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من

الناتج الإجمالي للدولة "

✓ **المعيار الثاني:** ألا يتجاوز الدين العام 60% من الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الثابتة".

✓ **المعيار الثالث:** ألا يتجاوز معدل التضخم 3% سنويا".

✓ **المعيار الرابع:** ألا تزيد أسعار الفائدة في الأجل الطويل عن 7.5%

سنويا".

✓ **المعيار الخامس:** أن يتم دراسة طلب انضمام الدولة للأورو خلال

فترة عامين، يبدأ حسابها عند تقديم الطلب، ويتم خلالها دراسة ملف

عملة هذه الدولة، وأوضاعها النقدية والائتمانية، فضلا عن أوضاعها

الاقتصادية العامة "

✓ **المعيار السادس:** أن تكون البنوك المركزية للدولة الراغبة في

الانضمام مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة في سياستها النقدية.

### ثالثاً: أسباب الأزمة اليونانية.

تعددت أسباب أزمة اليونان السيادية بين داخلية وخارجية يمكننا ايجازها

فيما يلي:

<sup>1</sup> صالح مفتاح، الإتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط 18 . 19 أبريل 2005، ص107.

## أ- أسباب وعوامل داخلية:

- تسارع النمو وأسعار الأنشطة المحلية التي ارتفعت نسبة لأسعار المنتجات القابلة للتصدير أو وارداتها، وجذب الاستثمارات لقطاعات أقل إنتاجية غير القابلة للتداول وبعيدا عن الصادرات والصناعات المتنافسة مع واردات؛
- عزز خفض تكاليف الاقتراض وتوسيع الطلب المحلي عائدات الضرائب في  $GIIPS^1$ ، وبدلاً من الاعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة وحفظ المكاسب غير المتوقعة عندما تباطأ النمو، وزيادة حكومات الـ  $GIIPS$  في الإنفاق زيادة كبيرة، فضلاً عن سوء الإدارة المالية الصارخة للمشاكل في اليونان؛
- منذ عام 2001 كانت اليونان تعاني من متوسط عجز ميزانية سنويا 5% وعجزاً في الحساب الجاري 9% وكان هذا العجز أكثر من الشروط الموضوعية للانضمام للاتحاد الأوروبي 2% و1% على التوالي؛<sup>2</sup>
- كانت اليونان تقدر أرقام منخفضة لديونها من أجل المحافظة على عضوية الاتحاد النقدي، وهو ما جعلها تعاني الآن من ما يقرب 300 مليار يورو ديون، مما أدى إلى تراجع ثقة العالم في الاقتصاد الأوروبي،

<sup>1</sup>اليونان، إيطاليا، أيرلندا، البرتغال، إسبانيا، كما تدعى أيضاً  $PIIGS$  أو  $PIGS$ .

<sup>2</sup> Uri Daudush and Others, **Paradigm Lost The Euro In Crisis**, Carnegie endowment, p8

ودفع أداء ديون كل من البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا للظهور على السطح أيضاً؛

• تمول اليونان العجز المزدوج في الميزانية والحساب الجاري عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية وهو ما أسهم في ارتفاع الديون الخارجية لـ 115% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.<sup>1</sup>

ب- أسباب وعوامل خارجية:

• ارتفعت الثقة في آفاق النمو والاستقرار في اقتصادات اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، وإسبانيا (GIIPS) عندما تم طرح اليورو، مما تسبب في انخفاض أسعار الفائدة للأعضاء الأكثر استقراراً؛

• ارتفعت الصادرات بحدّة كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، وهولندا، وغيرها من البلدان المستقرة في أوروبا ونمو الطلب في GIIPS واشباعه كسياسة لزيادة الصادرات، فاعتماد عملة موحدة وسع الاتجاهات التنافسية الأوروبية؛

• اندلاع الأزمة المالية العالمية خريف 2008 أدى إلى أزمة سيولة لكثير من البلدان، بما في ذلك عدة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فالركود العالمي الناتج عن الأزمة المالية وضع ضغطاً على ميزانيات العديد من الحكومات، بما في ذلك اليونان<sup>2</sup>؛

• انخفضت أسعار السندات على الصعيد العالمي فقد فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8-17% في 2010، مع خسائر

<sup>1</sup> Capitalvia, **Impact of Greece crisis**, www.capitalvia.com p2

<sup>2</sup> Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, op.cit, p2.



أعلى عموماً في الدول ذات الدخل المرتفع الأوروبي. كما كان هناك انخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

رابعاً: الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو و عجز اليونان:

### 1) الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو:

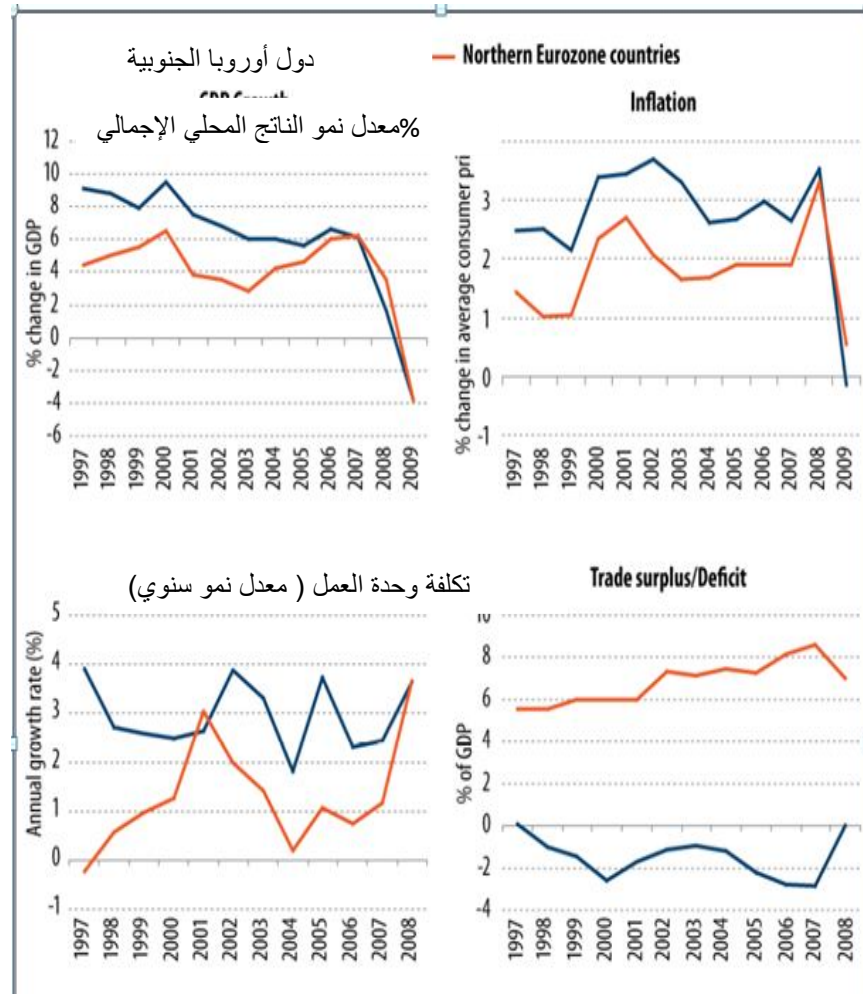
ساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو أنها ستختفي بمرور الوقت إلا أن الواقع قد خالف تماماً هذه التوقعات، فقد انقسم الاتحاد إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع، مجموعة الدول الشمالية وتتضمن: النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا ومجموعة الدول الجنوبية بما فيها: اليونان إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، والتي يشار إليها اختصاراً بدول الـ«PIIGS».

يوضح الشكل التالي التطورات الاقتصادية في هاتين المجموعتين خلال العقد الأخير، حيث يلاحظ أنه قبل الأزمة سجلت دول الـ«PIIGS» معدلات نمو أسرع من نظيرتها الشمالية، إلا أن معدلات التضخم كانت أكبر كذلك في مجموعة الـ«PIIGS» نظراً للنمو السريع في أجور العمال (معدلة باختلافات في معدل الإنتاجية)، مما أدى إلى فقدان دول الـ«PIIGS» لقدرتها التنافسية الصناعية لصالح الدول الشمال الأوروبية، وهذا ما انعكس في صورة عجز تجاري للدول الجنوبية مع تسجيلها لأعلى مستوى من عجز الموازنة و الديون العامة نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي، في حين سجلت الدول الشمالية فوائض معتبرة.

استخدمت دول الـ«PIIGS» معظم القروض والمساعدات التي حصلت عليها لتغطية عجزها التوأم في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتعود ملكية هذه القروض في معظمها إلى بنوك أوروبية خصوصا الفرنسية والألمانية منها، حيث ارتفعت القروض الممنوحة من البنوك الألمانية لهذه الدول من 357,2 مليار دولار سنة 1999 إلى 1,6 تريليون دولار في ديسمبر 2009، أي بزيادة تقدر بأكثر من 450% وهو ما يعكس وضع دول الـ«PIIGS» تجاه دول الشمال الأوروبي والاختلالات الموجودة في منطقة اليورو.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Beroe Inc, **Euro Crisis: The Impact On Emerging Countries**, ULY/2010, [beroe-inc.com/euro-crisis.pdf](http://beroe-inc.com/euro-crisis.pdf), p2

الشكل رقم(01): التطورات الاقتصادية لدول الـ«PIIGS» و دول أوروبا الشمالية.

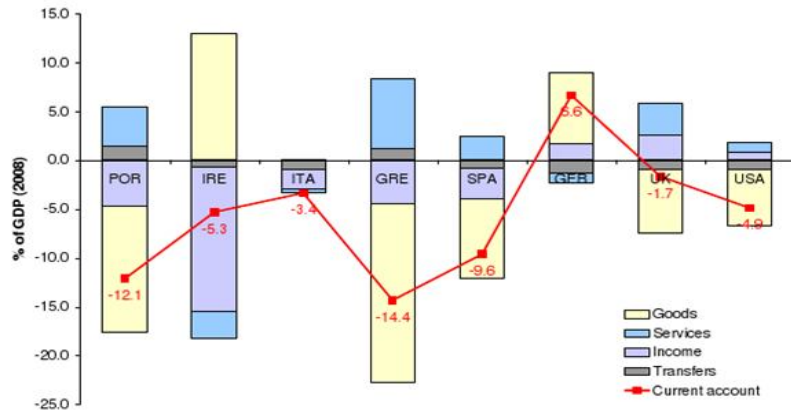


المصدر: Rymond J. Ahearn and others, **the future of the euro and the US interests**, Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011, p10 .

## (2) اليونان في مواجهة العجز التوأم:

يمكن القول أن تحليل العلاقة بين الموازنة العامة و الميزان التجاري يبين الأثر المتبادل بين السياسة المالية والسياسة التجارية، ويعتبر العجز المتزامن في الموازنة العامة والميزان التجاري مشكلة تهدد الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، مما يدفع بالبلد الذي يعاني من العجز إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتغطية النقص في الادخار المحلي، وبالنسبة للاقتصاد اليوناني فقد سجل تدهورا خطيرا في الحساب الجاري فقد بلغ في سنة 2008 51,5 مليار دولار وهو رقم جد مرتفع بالنسبة لاقتصاد صغير كاليونان، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات.

**الشكل رقم (02):** الحساب الجاري لدول PIIGS مقارنة بألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الوحدة: (نسبة مئوية% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008)



المصدر: International Monetary Fund (IMF), BOPS, 2008

يرى العديد من المحللين أن سبب العجز في الميزان الجاري لليونان يعود إلى ضعف قدرتها التنافسية في مجال التصنيع والصناعات الصغيرة، كما تعتبر اليونان أضعف اقتصاد في منطقة اليورو إذ لا تساهم إلا بـ 11,8 % من إجمالي الناتج الأوروبي، ولم تكن اليونان البلد الوحيد الذي يعاني من العجز المزوج فإسبانيا والبرتغال كذلك واجهتا نفس المشكل.

#### خامسا: أزمة الديون و آليات التسوية.

##### **1) أزمة الديون السيادية اليونانية:**

فقد دخلت اليونان عصبة اليورو بحماس للاستعاضة من عملتها السابقة (الدراخما) باليورو كي تتمكن من الاستدانة بأقل سعر فائدة تمنحه هذه العضوية، وقبلت فوراً بحاجز 3% المحدد لعجز الميزانية المقرر والمتفق عليه في اتفاقية ماستريخت. وتعود بدايات الأزمة حسب العالم الأمريكي ايروين ستيلزر<sup>1</sup> إلى إسراف اليونان في الاقتراض المختبئ خلف قناع من الخدع البنكية ولخفاء الحقائق. وبمساعدة من بنك غولدمان ساكس Goldman Sachs وغيره من البنوك انخرطت اليونان في صفقات مالية أجنبية وباعت موارد مالية مستقبلية ثم أسدلت على التزاماتها المالية غطاء حال دون ظهورها في الميزانية باستخدام آليات يعترف بنك غولدمان ساكس حالياً بأنها كانت تفتقر إلى الشفافية المطلوبة. وعليه فقد حلت الكارثة باليونان لأن حكومتها خدعت شركاءها

<sup>1</sup> ذلك في ورقة بحثية نشرها في مجلة ويكلي ستاندارد يوم 8 مارس 2010.

الأوروبيين لأعوام بإعلان إحصائيات زائفة. ولكي تتأهل للالتحاق بعضوية منطقة اليورو فقد أكدت الحكومة اليونانية أن العجز في ميزانيتها لم يتجاوز 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999. وهو ما يقل كثيراً عن سقف الـ3% من الناتج المحلي الإجمالي الذي حددته معاهدة ماستريخت. ويؤكد هايز فيرنر سن<sup>1</sup> أن ذلك الرقم لم يكن له أي أساس من الواقع. وبعد أن طُبِعَ أوراق اليورو بزخارف يونانية وورِّعَت، ذكرت هيئة الإحصاء الأوروبية "يوروستات" في تقرير لها أن العجز في الميزانية اليونانية كان 3,3% في عام 1999. ورغم ذلك فإن الرقم المعدل كان أيضاً مفرطاً في السخاء، وفي وقت لاحق تراجع عنه اليوروستات.

جدول رقم (01): تطور نسبة عجز الموازنة العامة والبطالة في اليونان

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	*2010	*2011
نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	5.2	2.9	3.7	7.75	13.7	8.8	5.6
نسبة البطالة %	10.2	8.9	8.3	7.7	9.9	10.5	10.5

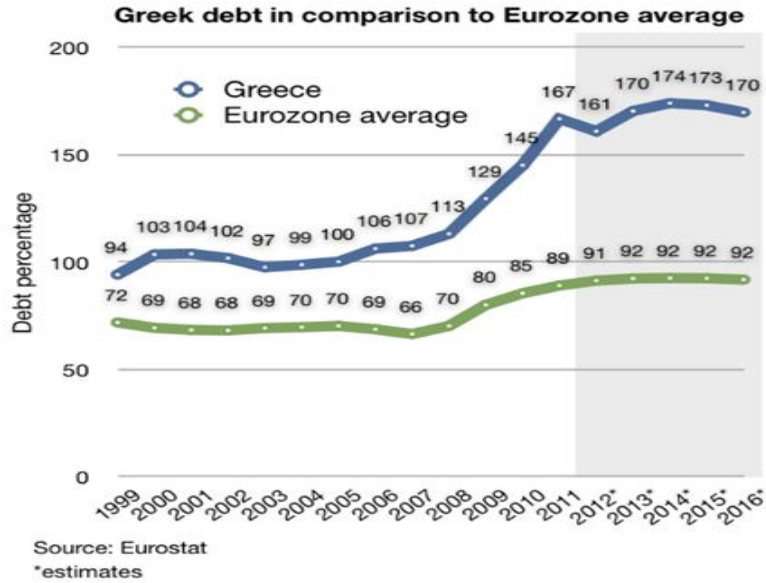
\* قيم متوقعة

**المصدر:** بيانات وزارة المالية اليونانية .

وعليه، فإن المؤشرات اليونانية لحظة اندلاع الأزمة كانت تفوق وتتعدى جميع القواعد التي وضعتها الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية

<sup>1</sup> وهو أستاذ علوم الاقتصاد والتمويل بجامعة ميونيخ - ألمانيا - ورئيس معهد البحوث الاقتصادية في ورقة مقدمة يوم 2010/02/23 بعنوان "انقاذ اليونان الآتية" بموقع الأنترنت التالي: [www.project-syndicate.org](http://www.project-syndicate.org)

واتفاقية ماستريخت المحددة لعضوية منطقة اليورو بأضعاف مضاعفة. وهو ما يعني أن العجز اليوناني بلغ مثلاً كبداية سنة 2009 نحو أربعة أضعاف حدود الأمان الملزمة والواجبة.



#### The source

[http://setimes.com/cocoon/setimes/xhtml/en\\_GB/newsbriefs/setimes/newsbriefs/](http://setimes.com/cocoon/setimes/xhtml/en_GB/newsbriefs/setimes/newsbriefs/)

أما الدين العام اليوناني، والذي يقول البعض أنه وصل إلى ما يقارب 300 مليار دولار في سبتمبر 2009 فقد أصبح يدل بشكل واضح على المخالفة للقاعدة الأوروبية القائلة إن الحد الأقصى 60 في المائة فقط لا غير، وهو ما يعني أن المديونية العامة لليونان تبلغ نحو ضعف الحد الأقصى الذي تضمنته اتفاقية ماستريخت.

وعلى الرغم من هذه التجاوزات المالية القارضة فإن كل السلطات الأوروبية المختصة تغافلت عن الخلل وتصاعده واستمراره حتى وصل إلى معدلات قياسية تتناقض بالتام والكمال مع القواعد الواجبة الاحترام

والا فقدت الدولة أهليتها لعضوية منطقة اليورو العملة الموحدة لأوروبا، ويعني ذلك بكل ببساطة أن الأزمة اليونانية كان من الواجب أن تتفجر منذ سنوات طويلة حتى في ظل تزوير الحسابات الوطنية التي أخفت أزمة المؤشرات الأساسية مما يبرز على السطح قضية أولوية العقاب السياسي فقط لا غير. وفي الوقت نفسه فإن تحليلات صحيفة "الفاينانشيال تايمز" تشير إلى توالي ارتفاع الدين العام ووصوله إلى 148 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وهو ما يصل لضعفي ونصف الضعف عن معدل اتفاقية ماستريخت للدين العام البالغ 60 في المائة كحد أقصى مما يترك اليونان في قلب العاصفة ويتركها في خانة التصنيف بعدم الصلاحية للاستمرار في عضوية منطقة اليورو والأكثر خطورة أن ضخامة الدين العام، وما يترتب عليه من أقساط وفوائد كبيرة لا بد أن تضغط على الموازنة العامة وتهدد أي إصلاحات مالية لتخفيض عجزها بالفشل، بل وقد يصل الحال إلى دفع اليونان لإعلان الإفلاس الفعلي الذي تجاوزه خلال الأزمة الراهنة وهو ما سيشكل تهديد حقيقي لعملة توقع الكثيرون نجاحها على المستوى الدولي قبل الإقليمي وهي عملة اليورو.

(2) آليات التسوية داخل منطقة اليورو:



## جدول رقم ( 3 ): القروض المقدمة إلى اليونان

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد	المجموع
الدفعة الأولى	مايو 2010	14.5	5.5	20.0
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010 يناير 2011	6.5	2.5	9.0
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15.0
الدفعة الخامسة	يوليو 2011	8.7	3.2	11.9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5.8	2.2	8.0
المجموع	-	52.9	20.1	73.0

**the source**": The Economic Adjustment Programme for Greece: Fifth Review – October 2011 (Draft) "(PDF). European Commission .Retrieved 22 October 2011

• **حزمة الإنقاذ الأولى (مايو 2010 - يونيو 2011).<sup>1</sup>**

قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها قبل 10 أيام مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن الخطة قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو تحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية خلال السنة الجارية إضافة إلى حاجة

<sup>1</sup> "The Economic Adjustment Programme for Greece: Fifth Review – October 2011 (Draft) "(PDF). European Commission .Retrieved 22 October 2011

اليونان لتسديد 16 مليار يورو لسندات يحل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3% فإن اليونان غير قادرة على إعادة تمويل سندات.

في 2 مايو وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى 3 سنوات خلال الفترة من مايو 2010 حتى يونيو 2013. منها 80 مليار يورو مقدمة دول الاتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة سداد 3 سنوات وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما زادت فترة السداد لتبلغ 7 سنوات ونصف، وقد اشترط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الانفاق.

وبحسب الخطة يتعين على اليونان على خفض العجز في ميزانيتها إلى 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي و7.6 في المائة في عام 2011 و6.5 في عام 2012. ويتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول عام 2014. في حين سيرتفع الدين العام إلى نحو 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 قبل أن يبدأ تراجعها بداية من عام 2014.

• **حزمة الإنقاذ الثانية (فبراير 2012).**<sup>1</sup>

أقرت دول منطقة اليورو في 21 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان، وتتضمن الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130 مليار يورو، فضلا عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائئها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو. من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53.5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات أي ما يعادل 107 مليارات يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق يحل بعد بعد ثلاثين سنة وبنسبة فائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015، و3% حتى 2020، و4.3% في السنوات الموالية، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042. وأما القروض التي سيقدمها الدائنون الدوليون فتصل في مجموعها إلى 130 مليار يورو، تسدد تدريجيا إلى غاية 2014.

وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو، ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120.5% في 2020.

<sup>1</sup> "Government deficit/surplus, debt and associated data."Eurostat. 23 April 2012.

### سادساً: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي .

#### 1- التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين

وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدر بـ 863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني (4.131 مليارات دولار) سنوياً، بحسب جامعة "مدرسة لندن الاقتصادية"<sup>1</sup>.

#### 2- وعود فضفاضة بالازدهار

وهي وعود مَنى بها المعسكر الرفض للبقاء، المواطن البريطاني، حيث ظلت كلمات رئيس بلدية لندن السابق، بوريس جونسون، مصاحبة للمواطن البريطاني داخل اللجان، حيث لم ينسَ مقولته: "إذا صوتنا في 23 يونيو/ حزيران واستعدنا السيطرة على بلادنا واقتصادنا وديمقراطيتنا، نستطيع عندها أن نزهدهر كما لم نزهدهر من قبل".

#### 3- التجارة الحرة

قَدّم معسكر المعارضين للبقاء تصوراً عن أوضاع التجارة عقب الخروج، كانت سبباً كافياً لدى المواطن البريطاني إلى توقع الأفضل، حيث يتصور المواطن البريطاني أن الرحيل سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد،

<sup>1</sup> <http://alkhaleejonline.net/articles/146677>

حيث يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، بالإضافة لمساعي إقامة منطقة تجارة حرة.

#### 4- النفوذ الدولي

يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.

ومن أشهر الدعاة لهذا النفوذ بوريس جونسون، الذي قال "حان الوقت لاستعادة بريطانيا السيطرة الكاملة، فضلاً عن مبالغ مالية كبيرة ستستردها، وسيكون لها القرار الكامل بخصوص سياستها التجارية، ونظامها التشريعي".

#### 5- المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد

استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على المواطنين البسطاء، وخلق فزاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> <http://www.france24.com/ar/20160624>

### الخاتمة:

تعتبر التجربة الأوروبية في ميدان التكامل الاقتصادي من ضمن التجارب التي أعطت أملا كبيرا في إنجاح التجارب التكاملية الإقليمية الأخرى، فهي تعد قديمة نوعا ما، حيث يقدر عمرها بخمسة عقود من العمل التكاملي وعشر سنوات من الوحدة النقدية. و لقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة هشاشة وضعف وتناقضات هذا النموذج التكاملي، ويواجه اليوم الإتحاد الأوروبي خيارات صعبة، فهو مخير بين الطلب من الدول الأعضاء لتقديم تنازلات أكثر فيما يتعلق بالسيادة بهدف تدعيم الإقليمية وتحسين تنسيق السياسات المالية والضريبية ومنه دفع ودعم العملية التكاملية وهو أمر صعب في ظل الأزمة الحالية، أو العودة إلى الإطار الوطني والحماي الذي من شأنه أن يكبح هذه العملية كمرحلة أولى ويؤدي إلى تفكيكها في مرحلة ثانية .

ووفق لقرار بريطانيا الخروج من الإتحاد الأوروبي و التداعيات التي تحصل للكتلة الأوروبية يبقى التساؤل مطروحا هل سينجح أم يفشل الإتحاد الأوروبي.

## قائمة المراجع:

- 1- إكرام عبد الرحيم عوض، "سوق الشرق أوسطية"، مركز الحضارة العربية، 2000، ص30.
- 2- عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة...."، مرجع سبق ذكره، ص30
- 3- عبد العزيز هيكل، "الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص 11،12.
- 4- يسرى الجوهري، "دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية"، نشأة المعارف الإسكندرية، 1975، ص 26.
- 5- خالد علي عبد المجيد، الاتحاد الأوروبي النشأة والأهداف والمؤسسات، مركز المقرن للدراسات الاستراتيجية، فيينا، 2001، ص 10.
- 6- غسان العزي، اليورو ومستقبل الاتحاد الأوروبي، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، 2011.
- 7- صالح مفتاح، الإتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الإقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط 18 . 19 أبريل 2005، ص107.
- 8- Uri Daudush and Others, **Paradigm Lost The Euro In Crisis**, Carnegie endowment, p8 .
- 9- Capitalvia, **Impact of Greece crisis**, www.capitalvia.com p2.
- 10- Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, op.cit, p2.

- 11- Beroe Inc, **Euro Crisis: The Impact On Emerging Countries**, JULY/2010, [beroe-inc.com/euro-crisis.pdf](http://beroe-inc.com/euro-crisis.pdf), p2
- 12- "The Economic Adjustment Programme for Greece: Fifth Review – October 2011 (Draft)" (PDF). European Commission . Retrieved 22 October 2011
- 13- Sebastian Paulo., « l'Europe Et la crise économique mondiale Expliquée En 10 fiches» , Fondation Robert Schuman avril 2011.
- 14- <http://alkhaleejonline.net/articles/146677>
- 15- <http://www.france24.com/ar/20160624>